

دعائم الهرم الاقتصادي بعد الاتفاق النووي

أسس اقتصادية عدة، أولها التركيز على الاستثمارات الداخلية والاعتماد على الكوادر المحلية، بحيث تكون قادرة على الاعتماد بنسبة 80 في المئة على مواردها الداخلية، وخصوصاً بعد 37 عاماً على انتصار الثورة الإسلامية». وأضاف إنه «بعد الاتفاق النووي مع السداسية، تسعى إيران إلى جذب الاستثمارات الخارجية بشروط معينة، بحيث من الممكن أن يبلغ حجم الاستثمار الخارجي أكثر من 400 مليار دولار في السنوات العشر المقبلة، تحصل إيران على حصة فيها تصل إلى أكثر من 50 في المئة مقارنة بالاستثمارات السابقة».



وصل التبادل التجاري بين إيران والصين إلى حوالي 50 مليار دولار

ولفت إلى أنه «بعد هذا الاتفاق، اتجهت الجمهورية الإسلامية إلى التعامل الوثيق مع كل من الصين وروسيا، وبعض الدول في آسيا الوسطى وبعض الدول في الاتحاد الأوروبي، التي تختارها بما يضمن عدم الإخلال بالالتزامات والعودة إلى المربع الأول، أي الانسحاب والنكث بالوعود تحت الضغط الأميركي».

من هنا، تسعى إيران إلى فرض شروط ضمن الاتفاقيات، أولها عدم تأثر المعاهدات بأي عقوبات جديدة تفرضها الولايات المتحدة، إضافة إلى أن النفوذ الأميركي على الدول النفطية لن يكون له دور في تهديد الاقتصاد الإيراني، ذلك أن إيران تتجه إلى بناء اقتصاد لا يعتمد على العائدات النفطية، وفي هذا الإطار، وضعت إيران خطة اقتصادية للعام المقبل، حددت فيها إيرادات النفط بحوالي 30% من الناتج المحلي، الأمر الذي يعد خطوة مهمة، وخصوصاً أن هذه الإيرادات كانت تشكل حوالي 70% من الناتج المحلي. وبناء عليه، فإن الهرم الاقتصادي الإيراني الحالي يعتمد على التنوع في إنتاج المنتجات المحلية وتصديرها، مثل البتروكيماويات والسجاد والمنتجات الغذائية، وكل هذه السلع تكفل القناة الاقتصادية، بمعزل عن أي ضغوط أميركية متوقعة.

والنفت، وبالتالي سترتفع الصادرات النفطية إلى أوروبا إلى أكثر من 3 آلاف برميل في اليوم الواحد». وأشار إلى أن «اليونان وألمانيا وإيطاليا تعتبر المستفيد الأوروبي الأكبر من النفط الإيراني، ومن هذا المنطلق يمكننا إبرام معاهدات مع هذه الدول وغيرها لنحصل على بعض المواد الصناعية مثل الطائرات والسيارات من ألمانيا وفرنسا، وبعض المنتجات الزراعية من إيطاليا...».

ولكن بغض النظر عن الاعتماد على التبادل التجاري الخارجي، فإن خبير العلاقات الدولية والمحلل الاقتصادي هاني زاده أوضح لـ«الأخبار» أنه «بعد رفع العقوبات، اعتمدت إيران على

مستشار وزير الصناعة الإيراني محمد حسن أنصاري فرد، إن «العلاقة مع الصين كانت مميزة حتى في فترة العقوبات»، مشيراً إلى أن الصين «اليوم ستكون القناة الأكبر للحاجات الاستهلاكية المناسبة من حيث الفائدة والسعر».

أما في ما يتعلق بروسيا، فرغم أن الأولوية هي للتبادل التجاري ذي الطابع العسكري، إلا أنها تساهم في بناء الهرم الاقتصادي الإيراني، الأمر الذي بدأ واضحاً في الاتفاقيات الأخيرة التي شملت الغاز الطبيعي وبعض المواد الصناعية الثقيلة. ويعزز الوضع الإيراني الحالي انضمام بعض الدول الأوروبية إلى الخطة الاقتصادية الموسعة، التي تعتمد أولاً على القدرات الذاتية واستيراد الخصائص التي تنقص إيران، وثانياً على معاهدات تجارية تراعي مبادئ «الاقتصاد المقاوم» وتحفظ حقوق الجمهورية الإسلامية من خلال شروط جزائية تكفل عدم التأثير بالنفوذ الأميركي والانسحاب المفاجئ، كما حصل سابقاً من قبل الشركات الأوروبية.

على صعيد صناعة السيارات مثلاً، وبعد تضرر شركة «إيران خودرو» الأبرز في هذا المضمار، إثر الانسحاب المفاجئ لشركة «بيجو» الفرنسية ونكث الاتفاق بين الشركتين بسبب ضغوط خارجية، أكد مدير الشركة الإيرانية أن الجانب الفرنسي أبدى رغبة واسعة في معاودة التعاون مع إيران، إلا أن «إيران خودرو» فرضت شرطاً للتعويض بمبلغ 280 مليار يورو بدل الأضرار التي لحقت بها، ليحسم الاتفاق أخيراً بوهب الشركة الفرنسية ثلاثة أنواع جديدة من سياراتها من دون أي فائدة على مدى سنتين.

وفي هذا الإطار، قال أنصاري فرد «كناً ولا نزال نصدّر النفط إلى بعض الدول الأوروبية، الأمر الذي يمهّد الطريق أمام مبادلات تجارية»، مضيفاً إن «إيران تزيد إنتاجها اليومي من

يعتمد الهرم الاقتصادي الإيراني، بشكل أساسي، على «الاقتصاد المقاوم». الاتفاق النووي دفع إلى إعادة النظر في هيكلية هذا الاقتصاد، مع الأخذ في الاعتبار المواهب الخارجية والدول المؤثرة

طهران - حسين شميتو

ما إن لاح التوصل إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة «1+5» في الأفق، حتى ظهرت معه معالم ما بات يسمى في إيران «الهرم الاقتصادي»، الذي يعتمد على ركائز داخلية وخارجية عدة. وفي الشق الخارجي، يعتمد هذا الهرم بشكل أساسي على التحالفات السياسية الخارجية، وخصوصاً مع روسيا والصين، فيما تعتبر دول آسيوية مثل الهند وكوريا الجنوبية طرفاً ثالثاً أضيف إليها، أخيراً، دول من الاتحاد الأوروبي.

ولكن على الرغم من الدخول الأوروبي على خط التبادل التجاري مع إيران، تبقى روسيا والصين الأهم في هذا المجال، ومن بين هاتين الدولتين تأتي الصين في المرتبة الأولى في ظل تبادل تجاري يفوق الـ50 مليار دولار، بحسب ما كان قد أفاد به رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالح، فيما تقوّر، الشهر الماضي، رفع التبادل بين البلدين إلى 600 مليار دولار. أما التبادل التجاري مع روسيا الذي كان قد وصل إلى 1,5 مليار دولار، فمن المتوقع أن ينمو إلى 10 مليارات دولار في عام 2020، وفق ما كان قد صرح به رئيس مجلس الأعمال الروسي - الإيراني التابع لغرفة التجارة والصناعة الروسية، فيكتور ميلينكوف.

وفي تصريح إلى «الأخبار»، قال

العراق، إلا أن الحكومة تنوي - على ما تبديه التصريحات الرسمية - أن تكون المعركة المقبلة في الموصل. وفي السياق، قال الباحث في شؤون «داعش» هشام الهاشمي إن «قرار تأجيل تحرير الفلوجة يعد قراراً أميركياً، بسبب وجود تشكيلات من الحشد الشعبي تشارك في الحصار المطبق على المدينة». وأوضح الهاشمي لـ«الأخبار» أن «قوات الحشد الشعبي توجد في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية للفلوجة»، مشيراً إلى أن «أي عملية عسكرية لتحريرها تعني مشاركة هذه القوات، وهو ما لا يريده الأميركيون». ولفت إلى أن «انسحاب قوات الحشد من هذا المكان يمكن أن يدفع الأميركيين إلى تغيير وجهتهم وخطة الحكومة، للذهاب إلى الفلوجة بدلاً من الموصل».

وعن إمكانية الاعتماد على أطراف من داخل الفلوجة وتجنيدهم لتحريرها، أشار الخبير الاستراتيجي إلى أن «الحكومة العراقية لا تستطيع العمل بهذه القوة في قضاء يخضع لداعش، منذ سنتين، وما تمكنت منه فقط هو في المجال الاستخباري والمعلومات».

في المقابل، يبدو أن الأحداث الأخيرة قد تجبر الحكومة العراقية على تغيير خطط التحرير. وعن هذا الموضوع، قال الكاتب المتخصص بملف الأنبار عمر الشاهر إن «المتغير الجديد قد يجبر القيادات العسكرية على تغيير مواعيد المعارك»، مضيفاً أن «الثورة الداخلية على داعش في مدينة ذات طابع عشائري مثل الفلوجة، قد تسبب خسائر كبيرة للمنظيم، على اعتبار أن خصوم داعش يعرفون الأرض جيداً». وتوقع أن «معركة تحرير الفلوجة لا تنتظر الموصل، فالمؤشرات الأولية تتعلق بما يمكن أن نسميه حركة داخلية ضد داعش، والحكومة المحلية دخلت الآن على خط الأزمة وطلبت دعم الحكومة المركزية».

تركيا

«صقور حرية كردستان» تتبنى تفجير أنقرة... وتعد بـ«تدمير» السياحة



إردوغان: «سنقول لواشنطن) أين وكيفية التفجير يعطونها هذه التنظيمات، (الناضوك)

على الدوام، بوصفها عضواً في حلف شمالي الأطلسي، وذلك في الاتصال الهاتفي بين الرئيسين. وأضافت الرئاسة إن أوباما وإردوغان اتفقا على رفع مستوى التعاون في محاربة ما قالت إنها جماعات إرهابية، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني. وكانت واشنطن قد أعلنت، بعد هجوم أنقرة، أنها لا تعتبر «وحدات حماية الشعب» منظمة إرهابية. وقال متحدث باسم الخارجية الأميركية، أول من أمس، إن واشنطن لا يمكنها أن تنفي أو تؤكد اتهام تركيا للوحدات بأنها وراء تفجير أنقرة. (الأخبار، رويترز، أ ف ب)

أواخر 2014، قالت إنها كانت موجهة لمقاتلين أكراد عراقيين قرب مدينة عين العرب (كوباني) السورية. وأقر مسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية آنذاك بأن إحدى الحزم سقطت في أيدي عناصر «داعش»، وأن سلاح الجو استهدف الحزمة تلك بغارة جوية ودمرها. وفي وقت لاحق من مساء يوم أمس، قالت الرئاسة التركية إن أوباما عبر عن مخاوفه بشأن تقدم قوات الحكومة السورية ووحدات حماية الشعب في شمال غرب سوريا، وإن تركيا تملك الحق في الدفاع عن نفسها، وإن واشنطن ستدعم أنقرة

جميل بايبيك، كانا قد نفيا هذه الاتهامات.

وأعلن إردوغان أمس أنه سيوجه انتقادات لنظيره الأميركي، باراك أوباما، في اتصال هاتفي كان مقرراً عصر أمس (بتوقيت غرينيتش) حيال دعم واشنطن للمقاتلين الأكراد السوريين الذين تعتبرهم تركيا «إرهابيين». وقال إردوغان «سنقول للمسؤولين الأميركيين) أين وكيف انفجرت الأسلحة التي يعطونها لهذه التنظيمات»، مضيفاً إن «عناد البلدان الغربية يحزننا». وكرر إردوغان القول إنه «ليس لدينا شك في أن الذين قاموا بهذا الهجوم هم وحدات حماية الشعب»، مضيفاً: «قبل شهر، أثناء اجتماعي معه (أوباما) أبلغته أن الولايات المتحدة تقدم أسلحة للمقاتلين الأكراد». وصلت 3 طائرات محملة (بالأسلحة)، انتهى المطاف بنصفها في أيدي داعش (تنظيم «الدولة الإسلامية»)، ونصفها في أيدي حزب الاتحاد الديمقراطي... ضد استخدمت هذه الأسلحة؟ استخدمت ضد مدنيين هناك، وتسببت بمقتلهم». وكان إردوغان يشير، على الأرجح، إلى عملية إسقاط طائرات أميركية حزمة من الإمدادات العسكرية في

هجوم بقذائف الهاون، نفذته في كانون الأول الماضي ضد مطار في إسطنبول. وأعلن أمس رئيس نيابة أنقرة، هارون كودال، أن الشرطة أوقفت 17 شخصاً يشتبه في صلتهم بالتفجير الانتحاري، وأنها انتهت «تقريباً» من التحقيق. وقال كودال إن هؤلاء الأشخاص، الذين لم تكشف هوياتهم، أوقفوا في سبع محافظات في البلاد، وإن الشرطة لا تزال تبحث عن مشتبه فيه واحد.

وكان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ورئيس الوزراء، أحمد داؤد أوغلو قد «أكد» أول من أمس أن الهجوم الانتحاري نفذه أكراد سوريون من «وحدات حماية الشعب» التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، الذي تقول أنقرة إنه امتداد لحزب العمال الكردستاني. وكان داؤد أوغلو قد حدد هوية الانتحاري، قائلاً إنه السوري صالح نضار (23 عاماً)، المقرب من «وحدات حماية الشعب»، فيما ذكرت صحف تركية أنه تم التعرف إلى نضار من خلال بصمات أصابعه التي سُجلت لدى وصوله إلى تركيا كلاجئ. ولكن القيادي في حزب الاتحاد الديمقراطي، صالح مسلم، وأحد قادة حزب العمال الكردستاني،

أعلنت أمس مجموعة «صقور حرية كردستان»، القريبة من حزب العمال الكردستاني، مسؤوليتها عن التفجير الانتحاري الذي استهدف قافلة عسكرية في وسط أنقرة مساء الأربعاء الماضي، موقعاً عشرات القتلى والجرحى.

وتبنت المجموعة، في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني، العملية «ضد قافلة لجنود الجمهورية التركية الفاشية»، وذلك «تأزراً للضعفاء الذين قتلوا في أحد أقبية جيزري، وجرحانا المدنيين»، في إشارة إلى ضحايا العملية التي تشنها قوات الشرطة والجيش على المناطق ذات الغالبية الكردية في جنوب شرق البلاد منذ أكثر من شهرين، والتي تحصد عشرات الضحايا المدنيين، فضلاً عن تهجير عشرات الآلاف منهم. وحذرت المجموعة في بيانها بأن «السياحة هدف مهم تريد تدميره. نحذر السياح المحليين والأجانب من التوجه إلى المواقع السياحية في تركيا. لسنا مسؤولين عن سنقتل في الهجمات التي تستهدف هذه الأماكن». وتضمن البيان صورة لشاب قال إنه منفذ العملية، ذاكراً أن اسمه زينار رابرين، وأنه من مواليد عام 1989 في مدينة «فان». وكانت المجموعة قد أعلنت مسؤوليتها عن